# المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة — 500 دينار

العدد(1999) السنة الثامنة - الثلاثاء(28) كانون الاول 2010

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com


اليـــوم في المدى

## منتخبنا يواجه السعودية في اختبار حقيقي لنهائيات آسيا

يخوض منتخبنا الوطني لكرة القدم في الساعة ٧،٤٥ دقيقة من مساء اليوم الثلاثاء بتوقيت بغداد مباراة مرتقبة مع شقيقه السعودي على ملعب محمد بن فهد بمدينة الدمام السعودية في إطار استعدادات المنتخبين لخوض غمار نهائيات كأس أمم آسيا التي ستنطلق في العاصمة القطرية الدوحة في ٧ كانون الثاني المقبل بمشاركة ١٦ منتخباً .

وقال طارق احمد أمين السر العام للإتحاد العراقي المركزي لكرة القدم في تصريح لـ(المدى الرياضي) : إن هذه المباراة ستكون مهمة للمنتخبين اللذين يعدان حالياً من أفضل المنتخبات الآسيوية على صعيد القارة لكونهما يمتلكان لقبا (بطل آسيا ووصيفه) للنسخة الأخيرة حيث نتطلع إلى تحقيق نتيجة جيدة في هذا اللقاء من اجل إعطاء دفعة معنوية تحفز لاعبينا على تقديم الأفضل في المباريات الرسمية في تلك البطولة وتضعه فعليا في ميدان المنافسة الرسمية فيها التي نطمح منها إلى المحافظة على اللقب القاري برغم صعوبته نتيجة قوة المنتخبات المنافسة لنا وخاصة في المجموعة الرابعة التي تضم أفضل المنتخبات على صعيد الخارطة الآسيوية (إيران وكوريا الشمالية والإمارات) .

■ تفاصيل في الملحق الرياضي

### البرلمان يعاين تجربة النزاهة خلال أربع سنوات

# العكيلي يرفض العفو عن المزورين ويؤكد: من المحال القبض على الفاسدين

□ بغداد / المدى

بعد جدل طويل حول القرار الغريب الذي أصدره مجلس الوزراء بالعفو عن المزورين، خرجت هيئة النزاهة عن صمتها، لكن هذه المرة أمام البرلمان، وفي جلسة عاينت نشاط البلاد في مكافحة الفساد.

القاضي رحيم العكيلي رئيس الهيئة رفض قانون العفو خاصة عن كبار الموظفين، ودعا إلى ضرورة الإسراع بتشريع قانون لحماية الشهود وتشجيع الإخبار عن حالات الفساد.

أكد رئيس هيئة النزاهة استحالة القبض على جميع الفاسدين خلال أداء العمل التحقيقي، وقال إن "العبرة في محاسبة البعض لتحقيق الردع العام".

وأشار العكيلي إلى أن اعتماد الأدلة للحد من الفساد يؤكد احترام الهيئة لحقوق الإنسان، لافتا إلى أن من يعطل جهود الإعمار والبناء هو الموظف الفاسد الذي يبتز القطاع الخاص وليس هيئة النزاهة.

وأكد رئيس الهيئة عدم التمكن من متابعة ما يجري في الرئاسات الثلاث مما يستدعي ضرورة اعتماد الشفافية، حاثا مجلس النواب إلى احتضان هيئة النزاهة شرط عدم التدخل في عملها.

في المقابل أعلن رئيس مجلس النواب الاستعداد لفتح حسابات المجلس في هذه الدورة والدورات السابقة أمام هيئة النزاهة.

من جانبهم أبدى النواب عزمهم على دعم وإسناد عمل هيئة النزاهة وضرورة مواجهة الفساد بكل أشكاله والعمل على تبني مشروع قانون جديد لتفعيل الإجراءات الرقابية.

وأثنى العكيلي على أداء المفتشين العموميين وتحقيقهم نتائج طيبة انعكست إيجابا على عمل الهيئة، داعيا مجلس النواب إلى انجاز تشريع مجموعة من القوانين التي تدعم عمل الهيئة إضافة إلى إجراء إصلاحات تشريعية على قانون الخدمة المدنية.

ونوه العكيلي إلى أن الشفافية الدولية لا تقيس الفساد وإنما إدراك الفساد مما يؤدي إلى تأخر تسجيل التحسن في مؤشرات مستوى الحد من الفساد المعتمدة لدى المنظمة، وقال إن أوامر القبض في قضايا الفساد تصدر من قضاة مختصين يتبعون لمجلس القضاء الأعلى دون أن تكون للهيئة أية سلطة عليهم.

وكان الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق قد كشف أمس الاول عن وجود أعداد كبيرة من المزورين في الوزارات والمؤسسات الحكومية، منبها على انه في حال المضي في تنفيذ الإجراءات القانونية والجزائية ضد هذه الأعداد سيؤدي إلى زجهم في السجون سواء كانوا من الرجال أو النساء. لكنه قال إن هذا الأمر سيكون محرجا وصعبا في الوقت نفسه.

وأضاف أيضا أن العقوبات المتمثلة بالعقوبات الإدارية والعزل من الوظيفة ستبقى على حالها، إضافة إلى استرداد الأموال المتسلمة من قبلهم وعدم التعيين مستقبلا في دوائر الدولة.

■ التفاصيل ص٢

### نساء البرلمان يهاجمن ذكورية الحكومة

## ناشطة: هيئة وطنية للمرأة خيرٌ من وزارة لها

□ بغداد / اياس حسام الساموك

بعثت الكتلة النسوية في مجلس النواب رسالة إلى رئيس الجمهورية جلال طالباني احتجت فيها على تهميش المرأة وإقصائها من المناصب الوزارية، فيما حذرت نشاطات نسويات، الأطراف السياسية من تجاهل مطالبتهن بضرورة التمثيل العادل لهن في الحكومة وفق الآلية المعمول بها في مجلس النواب الاتحادي فضلا عن مجالس المحافظات، مطالبات في الوقت عينه بإلغاء وزارة الدولة لشؤون المرأة واستحداث هيئة وطنية تعنى بشؤون المرأة.

يشار إلى أن عدد النساء في البرلمان الحالي يصل إلى ٨٦ عضوة أي بنسبة ٢٨ بالمئة في حين كان تمثيلهن في الجمعية الوطنية بنسبة ٣٢ بالمئة وتراجعت هذه النسبة في البرلمان السابق إلى ٢٦ بالمئة، وحتى الـ ٢ بالمئة التي زيدت على نسبة البرلمان السابق هي بسبب ازدياد أعضاء مجلس النواب والذي كان يضم ٢٧٥ عضوا فيما يضم الآن ٣٢٥ نائبا.

ووجهت الكتلة النسوية رسالة إلى الرئيس طالباني حصلت "المدى" على نسخة منها، أشارت إلى تهميش دور المرأة العراقية ومصادرة حقوقها استناداً إلى استحقاقها الانتخابي والدستوري وممارسة التمييز من قبل القيادات السياسية الذكورية وإقصائها من المناصب الوزارية التي تستحق أكثر من (٢٥٪) حسب الدستور.

وفي التحركات التي تحاول من خلالها الحركات النسوية أن تثبت لها موقفا في ظل الصراعات السياسية التي يشهدها الواقع العراقي، ضيف يوم أمس رئيس مجلس النواب عددا من الناشطات الممثلات لمنظمات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة برئاسة الناشطة هناء أدور.

■ التفاصيل ص٣

### مشروع 10 × 10 .. هل ينقذ مدينة الصدر؟

## القطاع (صفر): عشوائيات بغداد تأوي قطاع الطرق

7

### هجوم مزدوج يضرب الأنبار في الأيام الأولى لقائد الشرطة الجديد

# مسؤول أمني: غالبية الانتحاريين تنتمي إلى جنسيات عربية

□ بغداد / هشام الركابي

أكد متحدث عسكري أن غالبية الانتحاريين الذين نفذوا الهجمات في العراق من الجنسيات الأجنبية. ويأتي ذلك في وقت استشهد خمسة عشر شخصا بينهم أربعة من رجال الشرطة وجرح ٥١ آخرين بينهم نساء وأطفال، في انفجار سيارة مفخخة أعقبها هجوم انتحاري بحزام ناسف وسط مدينة الرمادي.

وقال الناطق باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا إن التقارير الاستخبارية تشير إلى أن اغلب المهمات الإرهابية التي حصلت في البلاد كانت تنفذ من قبل جنسيات عربية وغير عراقية.

وأضاف أن تلك التنظيمات بدأت بالانهيار اثر العمليات الأمنية الناجحة التي نفذتها القوات الأمنية مؤخرا في عدد من المحافظات.

وقلل عطا من التقارير التي تحدثت عن أن اغلب عناصر القاعدة والمنفذين للعمليات الإرهابية من العراقيين.

ودعا المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد وسائل الإعلام إلى توخي الدقة في تناول التقارير من مصادرها الرسمية.

وكانت تقارير قد وصفت بـ "السرية" أعدتها لجنة خاصة في وزارة الداخلية، أمس الاثنين، عن أن ٩٠٪ من عناصر تنظيم القاعدة في البلاد هم عراقيون.

وقال مصدر مسؤول في الداخلية طلب عدم الكشف عن أسمه إن لجنة خاصة من وزارته انتهت من إعداد تقرير سري عن هويات مسلحي تنظيم القاعدة في العراق خلص إلى أن ٩٠٪ من عناصر القاعدة هم عراقيون.

وأوضح المصدر وفق التقرير الذي اطلع عليه أن غالبية المسلحين العراقيين هم من شريحة الشباب، وأغلبهم عاطل عن العمل، فيما يعاني البعض الآخر أمراضا نفسية.

على صعيد آخر، أعلنت مصادر في الشرطة وأخرى طبية عراقية أمس الاثنين استشهاد خمسة عشر شخصا بينهم أربعة من رجال الشرطة وجرح ٥١ آخرين بينهم نساء وأطفال، في انفجار سيارة مفخخة أعقبها هجوم انتحاري بحزام ناسف وسط مدينة الرمادي.

وجاء الانفجار بعد يوم واحد من تعيين العميد عبد الهادي رزيق قائدا لشرطة المحافظة، والذي تولى مسؤولياته أمس الأول الأحد خلفا لبهاء القيسي الذي أقيل الأسبوع الماضي.

وقال الرائد رحيم زبن مدير شرطة الانبار لوكالة فرانس برس ان "خمسة عشر شخصا على الأقل بينهم أربعة من الشرطة استشهدوا وأصيب ٥١ آخرون بينهم نساء وأطفال في انفجار سيارة مفخخة أعقبها تفجير انتحاري بحزام ناسف".

وأكدت مصادر طبية في دائرة الطب العدلي ومستشفى الرمادي نقل جثث سبعة أشخاص وأكثر من خمسين جريحا بينهم نساء وأطفال، إليها.

ووقع الانفجار في تقاطع الزيوت الذي يؤدي إلى عدد من الدوائر الحكومية بينها محافظة الانبار ومجلس المحافظة ومقر الشرطة، وفقا لمصادر الشرطة.

وقال ماجد شاحوت الذي يسكن على مقربة من موقع الانفجار "كنت أتناول الفطور مع عائلتي عندما وقع الانفجار الأول".

وأضاف أن الانفجار "أدى إلى تحطم وتطاير الزجاج فخرجت على الفور" لمعرفة ما حدث، موضحا أن "جثث ضحايا وجرحى بينهم نساء وأطفال وشرطة على الأرض وسيارات ما زالت تحترق".

وأضاف شاحوت الذي عاد للتو من المستشفى "أسرع الناس لمساعدة الجرحى وإخلاء الضحايا".

وتابع انه "في هذه الأثناء، قام رجل يرتدي ملابس الشرطة بتفجير نفسه بين المسعفين والضحايا، فأصيبت بجروح طفيفة في يدي ورجلي".

فـارزة

## المالية.. إلى أين تسير؟

□ عباس الغالبي

لعل الاتفاق الأبرز الذي أفضت إليه العملية السياسية ومخاضاتها الماراثونية هو الوزراء غير الاختصاص في التشكيلة الأخيرة وبنسبة فاقت الـ ٩٥٪.

ولعلي لم اتفق في الوقت ذاته بالمقولة التي تقول إن الوزير قرار سياسي، فهو قرار فني ومهني واختصاصي لاسيما وان العراق حالياً أحوج ما يكون إلى الكوادر المتخصصة وخاصة في الوزارات الاقتصادية بسبب الحاجة الملحة للوزير الاختصاص الذي يفقه بأمور وزارته بشكل دقيق وكفوء في آن واحد.

وسأترك هنا الوزارات الأخرى لمناسبات أخرى، وأعرج على وزارة المالية التي لا يمكن لها في جميع الأعراف المهنية في دول العالم كافة المتطورة والنامية والضعيفة اقتصادياً على حد سواء أن تدار من قبل وزراء غير اختصاص، ونحن هنا لا نقصد شخص الدكتور العيساوي بعينه بقدر ما نتحدث عن المبدأ العام في استيزار وزارة مثل المالية، وكم كنت أتمنى أن لا يقحم العيساوي نفسه في هذه الوزارة، وينصرف لأمور السياسة التي أطل فيها خلال الفترة الماضية سياسياً متزناً حاذقاً، ولكنها قد تكون لعنة السلطة التي تلاحق الكثيرين في هذا الزمن الانتقالي إلى فضاءات الديمقراطية.

وزارة المالية أمامها تحديات كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي خلال الفترة المقبلة، حيث أن الأمر يتطلب على المستوى الخارجي كيفية إدارة ما تبقى من ملف المديونية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبند السابع وإمكانية الخروج من طائلته، والمديونية لا تتعلق بديون وتعويضات الكويت فحسب بل ديون القطاع الخاص والأفراد الآخرين، هذا فضلاً عن إمكانية إدارة ملف الموارد المالية حيث سيخرج العراق بعد ستة أشهر من سيطرة صندوق تنمية العراق الذي يعد مستودع وخزين العائدات المالية من الصادرات النفطية، حيث من المؤمل أن تمسك وزارة المالية بزمام الواردات، وكذلك ما يتعلق بإدارة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث أن هذه الأمور كلها تتطلب حرفنة ومهنية عالية وخبرة في التعامل المالي والمؤسساتي.

أما على المستوى الداخلي فأن الأمر يتطلب أن تشرع وزارة المالية بإيجاد ستراتيجية واضحة المعالم لإصلاح المنظومة المصرفية والتي تتطلب الكثير من الجهد والفهم الدقيق لحيثيات النظام المصرفي الحالي وكيفية إصلاحه بما ينسجم مع متطلبات العصر والتطور الذي أصاب النظام المصرفي العالمي، مع عدم إغفال الدور المهم والكبير الذي يفترض أن تضطلع به المصارف الخاصة، لاسيما وان العراق مقبل على فاعلية استثمارية هائلة تتطلب وجود منظومة مصرفية قادرة على التجاوب مع متطلبات المرحلة الحالية، هذا فضلاً عن الكيفية والرؤية الثاقبة لصياغة موازنة عامة بشقيها التشغيلي والاستثماري تتجاوب مع حاجات القطاعات الاقتصادية والثقافية والخدمية والاجتماعية وحتى السياسية، وليس بالضرورة أن تكون هذه الموازنة سنوية بل قد تكون من قبيل المتوسطة والطويلة الأمد، حيث يترسخ هنا العمل المؤسساتي المالي الذي ينأى بنفسه عن البعد السياسي المتغير.

وفوق هذا وذاك فأن التحدي الأهم هو عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وما يرتبط بهما من رؤى اقتصادية أخرى تأخذ بعين الاعتبار حاجات و أهمية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

هذه بعض من التحديات التي أراها الأهم في عمل وزارة المالية، أليست –سادتي– أنها تتطلب اختصاصا دقيقا يقود دفتها خلال المرحلة المقبلة، لاسيما وان العراق الحالي زاخر بالكفاءات المستقلة ممن هم قادرون على قيادة دفة المالية بكفاءة عالية، أمثال سنان الشبيبي واحمد ابريهي ومظهر محمد صالح، فهم نجحوا أيما نجاح في رسم وتطبيق سياسة نقدية لها انعكاساتها الايجابية على واقع الاقتصاد العراقي، لكنهم بعيدون عن لعنة السياسة التي خلقت حكومات محاصصية لا تعير أدنى اعتبار للشعارات الانتخابية التي اتفق عليها الجميع من ساسة اليوم بضرورة اختيار حكومة كفاءة واختصاص، وهم منها براء.